بروفسور غادي الغازي*

ثمن الاحتلال: ماتريكس وبلعين**
أو حكاية عن رأس المال الكولونيالي في اسرائيل

توافد المراسلون الصحافيون تباعاً للوقوف على المعجزة، وامتلأت الصحف بالتقارير والأخبار. لقد وَجدَت أخيراً صناعة "هاي تيك" للمتدينين، علاجاً شافياً للبطالة وعملاً مُشرِّفاً للنساء الحريديات. فقد بدأت شركات تعمل في مجال البرمجيات الحاسوبية مثل "إيمغستور" و "سيتي بوك" بتجنيد نساء حريديات للعمل. هذا التوجه تقوده شركة "ماتريكس" (Matrix IT)، إحدى الشركات الكبيرة العاملة في إسرائيل في هذا المجال، والتي قامت بفتح مركز تطوير يدعى "تلبيوت" –وذلك على ما يبدو كخطوة ترمز إلى وحدة النخبة العسكرية– وشرعت بتجنيد نساء حريديات للانضمام إليه. ويصل عدد الملتحقات بالمركز حالياً إلى حوالي ١٥٠ إمرأة ومن المقرر أن يصل في العام ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠ إمرأة.

عن هذا المركز كتب مدير عام "ماتريكس" في موقع الشركة على الشبكة[١] "هذا مركز تطوير قريب من البيت، ويعمل في بيئة متجانسة ومراعية لاحتياجاتهن (أي النساء الحريديات) الخاصة". وأوضح أنه تجري المحافظة في المكان على قواعد الأهلية الدينية الـ "كاشير" كما توجد مطابخ منفصلة للنساء و الرجال وحجرة خاصة للنساء المرضعات، إضافة إلى ذلك فقد وافقت وزارة الصناعة والتجارة على تقديم دورة مهنية لـ ٣٥ من النساء[٢] العاملات في المركز، فيما تكفلت وزارة المالية بدعم المشروع عبر تقديم مبلغ ١٠٠٠ شيكل شهرياً لكل عاملة. هذا المشروع هو أحد مشاريع التشغيل التكنولوجية في المدينة (المستوطنة) الحريدية "موديعين عيليت" والتي تعمل فيها نساء حريديات في مهن تكنولوجية، بعضها صناعات عالية الدقة حسبما ذكر أحد المراسلين[٣].

* محاضر في قسم التاريخ بجامعة تل أبيب، ومن مؤسسي حركة تعايش.

** محاضرة ألقاها البروفسور الغازي في معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية بحيفا (٢٠٠٦/٣/٩) ضمن سلسلة ثمن الاحتلال

جدير بنا أن نتعرف أكثر وعن قرب على بعض الشركاء في بناء مستوطنة موديعين عيليت. المبادرون الرئيسيون هم دانيا سيبوس (التي تسيطر عليها شركة أفريقيا-إسرائيل التي يملكها رجل الأعمال ليف لِفايف والذي يقوم بتنفيذ تعهدات بناء في مستوطنات كثيرة أخرى)؛ رجل الأعمال ورئيس اتحاد المقاولين السابق مردخاي يونا الذي يقوم ببناء "نحلات حبتسيبا"[12]؛ وشركة "تسيفحا انترناشيونال" التي تقوم ببناء الحي الحريدي "أحوزات برخفلد"، وهذه الشركة يملكها ورثة المستثمر الأميركي مارسيل برخفلد وشريكه ألبرت ليفي[13]. ثمة مصالح مالية لايستهان بها تقف وراء سلب أراضي بلعين وتوسيع مستوطنة "موديعين عيليت"[14].

موديعين عيليت مقابل بلعين

أين يقع هذا المكان الرائع، الذي يسعى أيضاً اثنان من المستثمرين إلى إقامة روضات أطفال فيه بشكل ملاصق للمصنع، بمساعدة حكومية خاصة، وذلك من أجل التسهيل على العاملات[4]، ومثل هذا الأمر (أي روضة أطفال ملاصقة للمصنع أو مكان العمل) يُعتبر ضرباً من الأحلام فقط بالنسبة لمعظم العاملين والعاملات في إسرائيل.

كل ذلك يحدث في المناطق المحتلة. التقارير التي ينشرها ويروجها موظفو العلاقات العامة في الشركة خلال الأشهر الأخيرة، والتي تمتدح وتُمجِّدُ مشروع "تلبيوت"، تتجاهل وتتغاضى كلياً عن حقيقة بسيطة واحدة، وهي أن "موديعين عيليت" هي مستوطنة أقيمت إلى الشرق من الخط الأخضر[5] على أراضي خمس قرى فلسطينية وهي: نعلين، خربثا، صفا، بلعين ودير قديس[6].

ومن المقرر لمستوطنة "موديعين عيليت" أن تنال قريباً مكانة مدينة[7]، حيث يقطن فيها اليوم أكثر من ٣٠ ألف نسمة، فيما تخطط وزارة الإسكان لزيادة عدد سكانها بعدة أضعاف ليصلوا إلى ١٥٠ ألف نسمة حتى العام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك فإن توسع "موديعين عيليت" يتسبب بخراب واسع للمزارعين الفلسطينيين في قرية بلعين. فجدار الفصل المقام بين المستوطنة (موديعين) وبين القرية (بلعين) يبتلع أكثر من نصف أراضي القرية، حوالي ٢٠٠٠ دونم، إضافة إلى أراضي القرية التي صودِرَت وسُلِبَت في السابق، وقد صودرت هذه الأراضي من المزارعين لصالح التوسيع المستقبلي لمستوطنة "موديعين عيليت"[8].

يخوض أهالي بلعين منذ شهر شباط من العام الماضي (٢٠٠٥) نضالاً شعبياً سلمياً ضد الجدار الذي يلتهم أراضيهم. وقد أصيب أكثر من ١٥٠ شخصاً واعتقل العشرات خلال القمع العنيف لمظاهرات الاحتجاج المشتركة، الإسرائيلية–الفلسطينية، ضد الجدار في بلعين، هذا القمع الذي استخدمت فيه قوات الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود والشرطة وشركات حراسة خاصة، ونتيجة لاستخدام الرصاص المطاطي والحي والهراوات والغاز المدمع تكبَّد المشاركون في التظاهرات ثمناً باهظاً[9]. وحاولت قوات الأمن ردع وتخويف أعضاء اللجنة الشعبية (لمقاومة الجدار) في بلعين عن طريق الدوريات والمداهمات الليلية والاعتقالات، لكن أعضاء اللجنة لم يحيدوا أو يكفوا عن مواصلة مقاومتهم السلمية وظلوا يتمسكون، حتى في ظروف احتدام الكراهية والخوف، بالنضال المشترك العلني مع معارضي الاحتلال من إسرائيل[10]. أكثر من ذلك استخدمت مصلحة السجون الإسرائيلية وحدة مستعربين (متسادا) خاصة تسلل أفرادها إلى صفوف المحتجين في محاولة لتسخين الأجواء وتحريض المتظاهرين على استخدام القوة ضد الجنود الإسرائيليين[11]، لكن حزم وتصميم أعضاء اللجنة الشعبية في بلعين حال دون نجاح استفزازات من هذا القبيل في التسبب بتصعيد كان يمكن أن ينتهي بخسائر بشرية. بكل هذه الوسائل تحاول السلطات إخماد النضال المدني و ذلك حماية للجدار الذي يحمي مشروع التوسع لمستوطنة "موديعين عيليت".

لقد أُقيم الجدار على أراضي بلعين لضمان التوسيع المستقبلي للمستوطنة، وإقامة أحياء سكنية جديدة لا تتوفر لقسم منها حتى الآن خطط هيكلية مُقرَّرة. وبطبيعة الحال فإنه يمكن هنا في ظل سياسة فرض الأمر الواقع المتبعة (من جانب إسرائيل)، بناء آلاف الوحدات السكنية دون استصدار تراخيص بناء أو خطط هيكلية مُعتمدة. لكن الشيء الذي لا يَقِل أهمية هو أن مستوطنة مودعين عيليت ليست مشروعاً تابعاً لمجلس المستوطنات اليهودية أو "لشبيبة التلال"، فالتحالف السياسي–الاجتماعي الذي يقف خلف هذه المستوطنة يَضمُّ مستثمرين في قطاع العقارات وأصحاب

الجدار يسرق ارض الفلسطينيين

رؤوس أموال يتلهفون على الربح والكسب من سلب الأراضي ومن المساعدات الحكومية إضافة إلى قوة من السياسيين الذين يقودون التوجه التوسعي (الإحتلالي) إلى الشرق ويدفعون نحو حفز وتيرة أنشطة الإستيطان والتوسع تحت غطاء "الإنفصال"، فضلاً عن طاقة بشرية أسيرة.

جدير بنا أن نتعرف أكثر وعن قرب على بعض الشركاء في بناء مستوطنة موديعين عيليت. المبادرون الرئيسيون هم دانيا سيبوس (التي تسيطر عليها شركة أفريقيا–إسرائيل التي يملكها رجل الأعمال ليف لِفايف والذي يقوم بتنفيذ تعهدات بناء في مستوطنات كثيرة أخرى)؛ رجل الأعمال ورئيس اتحاد المقاولين السابق مردخاي يونا الذي يقوم ببناء "نحلات حبتسيبا"[١٢]؛ وشركة "تسيفحا انترناشيونال" التي تقوم ببناء الحي الحريدي "أحوزات برخفلد"، وهذه الشركة يملكها ورثة المستثمر الأميركي مارسيل برخفلد وشريكه ألبرت ليفي[١٣]. ثمة مصالح مالية لايستهان بها تقف وراء سلب أراضي بلعين وتوسيع مستوطنة "موديعين عيليت"[١٤].

أقيمت "موديعين عيليت" عام ١٩٩٦ بمبادرة مستثمرين من القطاع الخاص، في البداية أقيمت تحت اسم "كريات سيفر" ثم جرى توحيد الأحياء الاستيطانية المختلفة التي أقيمت في المنطقة في نطاق "مدينة استيطانية واحدة (موديعين عيليت).

التعاون الوثيق بين مجلس "موديعين عيليت" وبين المستثمرين المتنفذين من القطاع الخاص، والذين منحهم المجلس امتيازات واسعة وتعهدات مشاريع لم تطرح في عطاءات حسب القانون؛ كل ذلك موثق جيداً في تقرير مراقب الدولة، الذي أكد أن مجلس "موديعين عيليت" جبى من المبادرين ١٠٪ فقط من نسبة ضريبة الأرنونا التي كان يجب عليهم دفعها، إضافة إلى تسويات مالية أخرى غير قانونية. وبالفعل فقد شيدت في "موديعين عيليت" آلاف الوحدات السكنية بصورة مخالفة للقانون[١٥]. في "كريات سيفر" أحد أكبر أحياء "موديعين عيليت" أقيمت ١١٠٠ وحدة سكنية، على الرغم من أنها غير مشمولة بالخطة الهيكلية، وقد أُستصدرت لاحقاً من المجلس المحلي تراخيص بناء غير قانونية لهذه الوحدات السكنية. وفي حالة أخرى قام المجلس بإضفاء الصبغة القانونية على بناء مماثل غير قانوني وذلك بإدخال تعديل على الخريطة الهيكلية. كذلك فقد أظهرت عملية تفحص جرت عام ١٩٩٨ أن حي "أحوزات برخفلد" بُني بأكمله بدون تراخيص بناء. ولا حاجة للقول بطبيعة الحال أنه لم يتم إصدار أو تنفيذ أي أمر هدم ولو بحق بيت واحد من هذه البيوت غير المرخصة، كما لم تفرض غرامة مالية على أحد.

جزء كبير من ماء مجاري أحياء موديعين يتدفق إلى وادٍ في المنطقة ويلوث مصادر المياه فيها. ولا يدور الحديث هنا عن مجرد فساد أو إدارة غير سليمة وإنما هي سمة بنيوية في نشأة وتاريخ الكولونيالية: فالاستيطان العبثي والفوضوي يولد إمكانات ربحية وتجارية هائلة في مجال العقارات وذلك على حساب البيئة الإنسانية والطبيعية للمكان.

وهكذا فإن نضال سكان "بلعين" للدفاع عن أراضيهم يجري في مواجهة شبكة مصالح تضافرت فيها مصالح سياسية واقتصادية واتحد فيها مهندسو الضم والجدار والمستثمرون من القطاع الخاص الذين يطمعون في وضع أيديهم على البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية في المنطقة. إذ من المقرر أن تقوم على الأراضي المسلوبة حوالي ٢٥٠٠ وحدة سكنية في نطاق بناء حي استيطاني جديد يدعى "نيئوت هفيسغا" و ٣٠٠٠ وحدة جديدة أخرى في "متتياهو مزراح".

هذا الحي، الأخير، شرعوا في إقامته في العام ٢٠٠٤، قبل نحو سنة ونصف السنة من نشر خطته الهيكلية ودون تراخيص بناء قانونية[١٦].

مشروع "غرين بارك" في حي "متتياهو مزراح" تتولى إقامته شركة "دانيا سيبوس" التي يتقاسم السيطرة فيها كل من ليف ليفايف وشريكه رجل الأعمال الحريدي الأميركي المقرب من حركة "حباد"، الحاخام شياع بويملغرين، وهو صاحب الأسهم الرئيسي في المشروع ذاته (مشروع "غرين بارك") وهو مشروع ضخم من المقرر أن تقام في نطاقه حسب الخطط المعدة ٥٨٠٠ وحدة سكنية، باستثمار إجمالي يقدر بـ ٢٣٠ مليون دولار[١٧]. مداخيل شركة "إفريقيا–إسرائيل" وهي شركة الاستثمارات العقارية، سجلت خلال العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً حاداً كما ازدادت الأرباح التشغيلية

وحسبما أظهر تحقيق صحافي مفصل فإن "صندوق تهويد الأراضي" يتبع طرقاً وأساليب عديدة في أنشطته وصفقاته، كما أنه يوظف "جهازاً استخبارياً خاصاً" لهذا الغرض يتألف من مخبرين (متعاونين محليين) سابقين وموظفين متقاعدين من جهاز مخابرات "الشاباك" وحكام عسكريين سابقين، إضافة إلى سماسرة عرب. ويتولى أثرياء يهود محسوبين على اليمين، مثل ليف ليفايف ونيسان حكشوري، تمويل صفقات شراء وتسريب الأراضي.

الجارية للشركة بـ ١٢٩٪ وبلغت ما مجموعه ١،١ مليار شيكل في الفصول الثلاثة الأولى من السنة[١٨].

لكنه يجدر الانتباه أيضاً إلى هوية المبادرين الغرباء الذين يدعون الآن ملكية الأراضي التي أقيم عليها حي متتياهو مزراح": فالمبادر والمحرك لخطط البناء هما المسؤول عن الأملاك المتروكة والحكومية و "الصندوق لإنقاذ الأراضي" الذي يعمل إلى جانب المدرسة الدينية اليهودية في مستوطنة "كدوميم". ويقود هذا "الصندوق" منذ إقامته قبل نحو عشرين عاماً، أنشطة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية (و "تهويدها") في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وذلك بهدف تحويل هذه الأراضي لأغراض توسيع مستوطنات قائمة أو بناء مستوطنات جديدة. وقد كان من ضمن الذين أسسوا الصندوق المذكور عدد من الزعماء الأيديولوجيين للمستوطنين اليهود مثل تسبي سلونيم، ابرهام مينتس وعيرا رففورت أحد مؤسسي التنظيم الإرهابي اليهودي في أوائل الثمانينيات، وأحد الذين شاركوا في محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس في ذلك الوقت، بسام الشكعة والذي فقد ساقيه نتيجة للإعتداء[١٩].

وحسبما أظهر تحقيق صحافي مفصل فإن "صندوق تهويد الأراضي" يتبع طرقاً وأساليب عديدة في أنشطته وصفقاته، كما أنه يوظف "جهازاً استخبارياً خاصاً" لهذا الغرض يتألف من مخبرين (متعاونين محليين) سابقين وموظفين متقاعدين من جهاز مخابرات "الشاباك" وحكام عسكريين سابقين، إضافة إلى سماسرة عرب. ويتولى أثرياء يهود محسوبون على اليمين، مثل ليف ليفايف ونيسان حكشوري، تمويل صفقات شراء وتسريب الأراضي[٢٠].

المشروع إذن هو مشروع اقتصادي وسياسي: فحث عمليات الضم والاستيطان يعود بأرباح طائلة، إذ يمكن أن نجد بين ممولي الصندوق أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم الذين يظهرون في سياقات أخرى بصفة بناة المستوطنات أو المستثمرين في المجال العقاري. إنهم ليسوا مجرد متبرعين أيديولوجيين، وهم بنشاطهم في الصندوق إنما يعملون لأنفسهم أيضاً.

هذا الصندوق نفسه هو الذي يقف أيضاً وراء توسيع مستوطنة "تسوفين" وإقامة مستوطنة "نوفي تسوفين" على الأراضي المسلوبة والمصادرة من قرية جيوس (قضاء طولكرم) وهنا أيضاً بشكل ملاصق لجدار الفصل. وهناك خطط لتوسيع هذه المستوطنة بزيادة تصل إلى ١١ ضعفاً عن حجمها الحالي[٢١]، وتتولى أعمال البناء والتوسعة فيها شركة "ليدر كومبني" التي يملكها أيضاً رجل الأعمال ليف ليفايف[٢٢].

المناطق التي اختار "الصندوق" التركيز عليها –مثل مستوطنات بنيريت، ألفي منشة، موديعين عيليت وتسوفين– تعتبر ذات مغزى. فالصندوق "يعمل بشكل أساسي في المنطقة المتاخمة للخط الأخضر وذلك في محاولة للربط بين المستوطنات القائمة على جانبي الخط الأخضر وبالتالي فرض وقائع جديدة على الأرض[٢٣].

من هنا فإن مستوطنات الجدار القريبة من الخط الأخضر تتمتع بأهمية إستراتيجية، فهي تكمل مشروع إقامة شبكة الجدران والعوائق الفاصلة من خلال ما تشكله من ضم فعلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل، كما أن هذه المستوطنات تمثل الموقع الإستراتيجي الذي ينشأ فيه تحالف سياسي واقتصادي بين المستثمرين في العقارات وبين المستوطنين.

إئتلاف الجدار يتحرك إلى الأمام

في الوقت الذي أخذ يتبلور فيه حول شارون على الصعيد السياسي، إئتلاف الجدار، وهو تحالف سياسي يتألف من أنصار الضم التدريجي ("كتل المستوطنات") الذين يعدوننا بالسلام

في "موديعين عيليت" يلتقي الاقتصاد القديم الذي يمثله المقاولون والمتعهدون (الذين تضع الدولة تحت تصرفهم موارد وعقارات بثمن بخس وتضمن لهم الحصول على تسهيلات ومساعدات) مع الاقتصاد الجديد المتمثل بشركات الـ "هاي تيك"، وكلاهما أي الاقتصاد القديم والجديد، مرتبطان اشد الارتباط بالدولة ومساعداتها. فالمقاولون وشركات الهاي تيك يتغذيان على حد سواء من العملية الكولونيالية التي تضع تحت تصرفهم أراضٍ زهيدة الثمن، أراضٍ مسلوبة وموارد حكومية وحماية من قوات الجيش و الشرطة وقوى بشرية (أيدي عاملة) مُذعنة و منضبطة.

ويقصدون في الحقيقة تسليم الفلسطينيين بتمزيق الضفة الغربية وتقطيع أوصالها وتقسيمها إلى كانتونات معزولة ومحاطة بجدران. ويمكن رؤية مثال مستوطنة "موديعين عيليت" كتجسيد للحلف غير المقدس بين سلطات الدولة التي تدعم وتمول إقامة الجدران، وبين شركات العقارات والمستثمرين في قطاعات الاقتصاد القديم منه والجديد. والمستوطنات التي تُشيد وتُوسَّع بحماية وتحت ستار جدران الفصل تمثل بالضبط المكان الذي تتبلور فيه أحلاف اقتصادية وسياسية مهمة. ولأنها لا تستند فقط إلى الحماس والاندفاع المسيحاني لرأس حربة حركة الاستيطان وإنما تقترح حلولاً لاحتياجات اجتماعية ونوعية حياة للطبقة المتوسطة العليا[٢٤] وحلاً لمشكلات السكن والعمل لدى الفقراء، فإن هذه المستوطنات توسع قاعدة قوة ونفوذ حركة الاستيطان وتجتذب إليها طبقات وشرائح اجتماعية أخرى.

في "موديعين عيليت" يلتقي الاقتصاد القديم الذي يمثله المقاولون والمتعهدون (الذين تضع الدولة تحت تصرفهم موارد وعقارات بثمن بخس وتضمن لهم الحصول على تسهيلات ومساعدات) مع الاقتصاد الجديد المتمثل بشركات الـ "هاي تيك"، وكلاهما

قرب الجدار في بلعين

أي الاقتصاد القديم والجديد، مرتبطان اشد الارتباط بالدولة ومساعداتها. فالمقاولون وشركات الهاي تيك يتغذيان على حد سواء من العملية الكولونيالية التي تضع تحت تصرفهم أراضي زهيدة الثمن، أراضي مسلوبة وموارد حكومية وحماية من قوات الجيش و الشرطة وقوى بشرية (أيد عاملة) مُذعنة و منضبطة. لقد وجد القائمون على شركة "ماتريكس" في المستوطنات التي تبعد مسافة ٢٥ دقيقة سفر عن تل أبيب بديلاً لقوة العمل الهندية الرخيصة[٢٥]. الرأسمالية الإسرائيلية لا تحلق في عالم ديجتالي، وهي بمقدار ما تندمج أكثر فأكثر في السوق العالمية، بمقدار ما تجدد وجهها كرأسمالية كولونيالية.

قوة عمل رخيصة

كم تتقاضى النساء العاملات في ماتريكس لقاء عملهن؟ توصف هؤلاء النساء على أنهن قوة عمل مجدية ومنتجة بشكل منقطع النظير، لكن أجرهن حسبما أكد أحد المسؤولين في مشروع "تلبيوت"، أقل من نصف أجر فني برمجة يعمل في منطقة المركز. وبالإجمال فإن ماتريكس "تلبيوت" تدفع للنساء العاملات لديها في "موديعين عيليت" راتباً شهرياً أقل من خمسة آلاف شيكل للمرأة العاملة الواحدة، في الوقت الذي يتقاضى فيه عاملون في نفس الوظيفة في مناطق المركز والوسط في إسرائيل راتباً شهرياً يتراوح بين عشرة آلاف شيكل كحد أدنى وحتى عشرين ألف شيكل شهرياً. إضافة إلى ما ذُكر فإن الفتيات العاملات في "تلبيوت" يتقاضين خلال فترة نصف السنة الأولى من عملهن، والتي تشمل دورة شاملة تؤهلهن لوظيفة مبرمجة، مبلغ ٢٠٠٠ شيكل شهرياً فقط، وبعد ذلك يتقاضين أجر الحد الأدنى (المُقر في الاقتصاد الإسرائيلي) الذي لا يزيد عن ٣،٣٣٥ شيكلاً شهرياً، ويرتفع أجرهن في السنة الثانية من عملهن

بلعين ترفض الجدار

ليصل إلى ٤،٨٠٠ شيكل شهرياً.

المتحدثون باسم الشركة يحرصون على الإدعاء بأن الأمر لا ينطوي نهائياً على استغلال لقوة عمل رخيصة[٢٦]، ويوضح هؤلاء إن ثمن قوة العمل لنساء "موديعين عيليت" لا يعكس الناتج النسبي لعملهن أو ثمن السلعة التي يقمن بإنتاجها و إنما يعكس "التكلفة المنخفضة لمعيشتهن" (نظرية مثيرة بشأن قيمة قوة العمل!)[٢٧]. الحياة رخيصة في المستعمرات، هذا هو الرد الإسرائيلي على العولمة!

و لكن المسؤولين في شركة "ماتريكس"، وعندما يخاطبون زبائنهم أو عندما يتفاخرون بإنجازاتهم أمام رجال أعمال أجانب، يبدون قدراً أكبر من الوضوح في كلامهم حيث يصفون النساء الحريديات العاملات في الشركة كـ "أيد عاملة محلية رخيصة"[٢٨]. ويطرح هؤلاء المشروع بأكمله باعتباره جوابهم على العولمة المتسارعة في صناعات الهاي-تيك، وكرد على المنافسة من جانب قوة العمل الرخيصة في الهند، مثلاً.

ويحرص المراسلون على التنويه بمغزى و أهمية العمل المميز لـ "البنات" في موديعين. مديرة مشروع في شركة "إيمغستور" قالت لمراسلة "هآرتس": على الرغم من كونهن أمهات لستة أطفال إلاّ أنهن يخسرن أيام عمل أقل من أمهات لطفلين في تل أبيب.

هؤلاء النساء (في "موديعين عيليت") ليس لديهن ما يشغل تفكيرهن كثيراً عدا العمل. كل تفكيرهن منصب على العمل. فلا استراحات تدخين أو قهوة، ولا ثرثرات بالتليفون أو تبديد الوقت بالبحث عن عروض لرحلات إلى تركيا...[٢٩]

وتَصِف إستي القاعدة السائدة في العمل هناك بقولها:

"الأحاديث الشخصية في فراغ العمل في تلبيوت ممنوعة، ليس فقط بين الرجال والنساء وإنما أيضاً بين النساء أنفسهن. إذا قامت إحدى العاملات بالثرثرة أو الاسترسال في الكلام أكثر من اللازم ستجد عاملة أخرى من زميلاتها توبخها وتتهمها بسرقة أو اختلاس وقت العمل...".

إحدى المسؤولات في الإدارة وتدعى هيلا طال أكدت بقولها: لقد جئن إليّ وسألن إذا ما كان من المسموح لهن التحدث مع بعضهن أو التحدث بالهاتف؟!" جواب الإدارة: مسموح ولكن بحدود...

حديث المراسلين الصحافيين الذين يأتون لزيارة مشروع "تلبيوت" في موديعين عيليت ولكتابة التقارير حوله يوحي كما لو أن هؤلاء يتحدثون عن قبيلة غريبة تعيش في منطقة نائية: نساء القبيلة شابات صغيرات وحسناوات لكن عاداتهن غريبة ... رغم غرابتهن إلا أنه يمكن، حسبما يؤكد المراسلون، تأهيلهن للقيام بعمل إنتاجي خلّاق... هؤلاء النسوة العاملات يكتفين بالقليل،

وتخضع الشركة (Matrix IT) لسيطرة شركة Formula Systems التي تصل مجمل مبيعاتها في العالم إلى ٥٠٠ مليون دولار في السنة[٣٤]. لهذا السبب فإن "ماتريكس" حساسة للنقد العام ومن مقاطعة المستهلكين. فالشركة مثلاً هي الموزع الرئيسي لإحدى الصيغ التجارية الرائجة لنظام التشغيل لينوكس- Red Hat [٣٥]. فما الذي ستعمله الشركة إذا ما أعلن مستخدمو لينوكس مقاطعتها احتجاجاً على وجود استثمارات لها في المناطق (الفلسطينية) المحتلة؟

منضبطات ومطيعات، وهذا ما يعود الفضل فيه أيضاً لوجهاء وكهنة القبيلة الذين وضعوا سلطتهم المُقَرَّرة تحت تصرف أصحاب العمل، أصحاب رؤوس الأموال في إسرائيل الذين، ولحسن حظهم، لا يحتاجون في ضوء تحديات العولمة، للبحث عن قبائل كهذه في مستعمرات بعيدة، فكشافتهم الطليعيون اكتشفوا مثل هذه القبائل في المستعمرات القريبة.

لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك أيضاً أسباب مادية بسيطة للدافعية العالية لدى العاملات ولانضباطية العمل التي تسود في المكان... إحدى مديرات المشاريع قالت موضحة: لا يوجد عمل في موديعين عيليت، والناس لا يمتلكون هنا سيارة للسفر بها إلى أماكن أخرى، فضلاً عن أن النساء لا يَحُزْنَ في الغالب على رخصة سياقه ومن هنا أهمية وجود مراكز تشغيل قريبة من البيت[٣٠].

وقود للمدافع

نسبة كبيرة من سكان "موديعين عيليت" هم من المتدينين الحرديم الذين تتميز عائلاتهم بكثرة الأولاد. ويقول هؤلاء إنهم لا يعتبرون أنفسهم "مستوطنون". فأزمة السكن هي التي تدفع العائلات الحريدية كثيرة الأولاد إلى مشروع الاستيطان، حيث يجدون هناك المساعدات الحكومية والسكن العام بأسعار مخفضة والذي لا يتوفر في أي مكان آخر في دولة إسرائيل. مناحيم فريدمان، الباحث في شؤون السكان الحريديم، أكد أن وضع هؤلاء السكان كان بائساً للغاية بحيث كانوا على استعداد للذهاب إلى أي مكان ... وهذا بالضبط ما يعتمد عليه زعماء المستوطنين. يقول بنحاس فلرشتاين، رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية "حتى إذا كان قدومهم إلى المستوطنات غير نابع من أسباب أيديولوجية، إلاّ أنهم لن يتخلوا عن بيوتهم بسهولة"[٣١]. وكان رئيس مجلس بلدية "بيتار عيليت" (جنوب غرب القدس المحتلة) والتي تقطنها نسبة كبيرة من المتدينين الحريديم قد أكد في تصريح له سنة ٢٠٠٣ أن الحريديم أُرسلوا إلى المناطق (الفلسطينية المحتلة) خلافاً لإرادتهم ورغبتهم وأنهم استخدموا كـ "وقود للمدافع".

ماتريكس في موديعين عيليت

كما أسلفنا فإن "ماتريكس" هي واحدة من أكبر شركات البرمجيات في إسرائيل، وهي ضمن التداول في بورصة تل أبيب بقيمة تقدر بنصف مليار شيكل وتشغل الشركة نحو ٢٣٠٠ عامل وموظف. ووفقاً لتقاريرها فقد ارتفعت أرباح "ماتريكس" في الربع الثاني من العام ٢٠٠٥ بنسبة ٦١٪[٣٢] وفي الربع الثالث بنسبة ٧٦٪ مقارنة مع الربع المقابل من السنة السابقة (سنة ٢٠٠٤)[٣٣]. ومن بين زبائنها في إسرائيل هناك بنوك ومؤسسات عامة وأجهزة تابعة للمؤسسة الأمنية إضافة إلى زبائن من القطاع الخاص. وتخضع الشركة (Matrix IT) لسيطرة شركة Formula Systems التي تصل مجمل مبيعاتها في العالم إلى ٥٠٠ مليون دولار في السنة[٣٤]. لهذا السبب فإن "ماتريكس" حساسة للنقد العام ومن مقاطعة المستهلكين.

فالشركة مثلاً هي الموزع الرئيسي لإحدى الصيغ التجارية الرائجة لنظام التشغيل لينوكس– Red Hat [٣٥]. فما الذي ستعمله الشركة إذا ما أعلن مستخدمو لينوكس مقاطعتها احتجاجاً على وجود استثمارات لها في المناطق (الفلسطينية) المحتلة؟ أضف إلى ذلك فإن "ماتريكس" تمثل في إسرائيل عدداً من الشركات المهمة العاملة في نفس المجال[٣٦]، وكلها تتعرض لضغوط شعبية وسياسية من جانب المعارضين للاستيطان.

العصا والجزرة

فيما يتعلق بنساء "موديعين عيليت"، فمما لا شك فيه أنه وعلى غرار الحريديم في "بيتار عيليت"، الذين اعتبروا أنفسهم قبل عدة سنوات "وقوداً للمدافع" والآن صاروا يتماثلون مع مشروع

إن استئناف مشاريع البناء والسكن العام المدعوم من الحكومة لصالح العوائل المحدودة الدخل في إسرائيل، دون تمييز بين علمانيين ومتدينين حريديم، من شأنه أن يؤدي إلى هبوط أو تراجع حاد في الاستعداد للانتقال إلى مستوطنات مثل موديعين عيليت. كذلك هناك بديل للدورات المهنية المقيِّدة التي تعرضها الشركة. فإذا ما قدمت الدولة دورات مهنية وتعليما واسعاً لكل من يرغب ودون شروط –دون الاندماج في مشروع الاستيطان ودون تلقي إهانات كالتي تنطوي عليها خطة فيسكونسين... فإن ذلك سيسحب البساط من تحت أقدام هذا الاستغلال.

"السلب والنهب"[٣٧] خاصة مع اقتراب جدار الفصل من حدود المستوطنة، فإن بعض نساء "موديعين عيليت" يمكن أن ينظرن أيضاً إلى "ماتريكس" باعتبارها المنقذ الذي يوفر لهن مصدراً للمعيشة ... إنه قانون "العصا والجزرة" (العصا على الأقل هي نفس العصا: سوط البطالة والفقر الذي يجبر العمال العرب أيضاً، في إسرائيل والمناطق المحتلة، على المشاركة كعمال مياومة في بناء المستوطنات وإقامة جدار الفصل). ومع ذلك فإن هؤلاء النسوة ضحايا للرأسمالية الكولونيالية، كحال الكثير من أولئك الذين ينجَّرون أو ينجرفون إلى داخل المشروع الكولونيالي وسط استغلال أزمتهم ومشكلاتهم الاجتماعية.

ولكن ما هو نوع المستقبل الذي ينتظرهن وينتظر أبناءهن طالما كان وجودهن يستند إلى سلب ونهب الأراضي وطالما كانت مكانتهن كدرع بشري، هدفاً لكراهية المسلوبين؟! ثم ما هو الشرف الكامن في خضوعهن لعمالقة تقنيات الكمبيوتر، تلك الشركات التي تستغل وضعهن ولن تتردد في التخلي عنهن حالما تجد فرصة أخرى أقل تكلفة؟!

فما الذي يجب عمله إذن؟ هل هو النضال من أجل تحسين ظروف عمل نساء موديعين عيليت؟! ولكنهن في المحصلة مستوطنات يُقمن على أراضي بلعين والقرى المجاورة. هؤلاء النسوة يمثلن الجلاد والضحية في نفس الوقت. ظاهرياً يبدو أنه لا حلول بسيطة لهذا التخبط أو التعقيد، لكن هذا الوضع يجسد إحدى الحالات الجلية التي تتكشف فيها الصلة ليس فقط بين رأس المال والاستيطان أو بين كليهما وبين المؤسسة السياسية وإنما أيضاً الصلة، العلاقة، بين النضال المناوئ للكولونيالية وضد سلب وطرد الفلسطينيين من أراضيهم وتوسيع المستوطنات ومن أجل السلام، وبين النضال لتحقيق العدل الإجتماعي داخل حدود إسرائيل.

إن استئناف مشاريع البناء والسكن العام المدعوم من الحكومة لصالح العوائل المحدودة الدخل في إسرائيل، دون تمييز بين علمانيين ومتدينين حريديم، من شأنه أن يؤدي إلى هبوط أو تراجع حاد في الاستعداد للانتقال إلى مستوطنات مثل موديعين عيليت. كذلك هناك بديل للدورات المهنية المقيِّدة التي تعرضها الشركة. فإذا ما قدمت الدولة دورات مهنية وتعليما واسعاً لكل من يرغب ودون شروط –دون الاندماج في مشروع الاستيطان ودون تلقي إهانات كالتي تنطوي عليها خطة فيسكونسين... فإن ذلك سيسحب البساط من تحت أقدام طريقة الاستغلال التي تربط (تقيد) العاملين بأرباب العمل وتضعهم تحت رحمة مدراء الشركات... عندئذٍ سيتمكن أولئك الذين ذهبوا أيضاً للبحث عن حلول للسكن في المستوطنات من الخروج للبحث عن عمل داخل الخط الأخضر.

إن رفع أجر الحد الأدنى، والحرص على تطبيق قوانين العمل وتحسين مخصصات التأمين الوطني ووقف الاستيراد المنظم للعمالة الأجنبية الرخيصة المربوطة بشركات القوى البشرية وإلغاء تشغيل العمال عن طريق هذه الشركات الاستغلالية... بمعنى أن إقامة دولة رفاه حقيقية، تمنح حقوقاً غير مرهونة بانتماء إثني أو باندماج في المشروع الاستيطاني، سوف يؤدي إلى تفريغ موديعين عيليت وبيتار عيليت وأجزاء من معاليه أدوميم و أريئيل. فلا أحد يريد أن يبني بيته على أراض مسلوبة أو أن يتحول إلى درع بشري حيّ يمتص غضب المسلوبين.

إن مطالبة منهجية ودائمة بتحقيق العدالة الإجتماعية هي الكفيلة فقط بتفكيك التحالف السياسي–الاجتماعي بين رأس المال والاستيطان، بين الأوليغاركيين الجدد والقوميين القدامى الذين يستبد بهم الطمع إلى التوسع، وفتح الطريق أمام جميع مُستغلي ومسلوبي المجتمع الإسرائيلي للخروج من أحضان ماتريكس

من السهل جداً تصور أن من يقف مقابلهم ليسوا سوى مستوطنين متعصبين، من حملة الرايات البرتقالية، وأنهم أنفسهم (أي معارضي الإحتلال وأنصار السلام) نموذجاً يحتذى للتنور و التقدم ... لكن الواقع يقول إنهم يواجهون إئتلافاً مركباً من الكولونياليين المتشددين والمرنين، المهووسين والمتزنين، هذا الإئتلاف يمتد من اليمين المسيحاني القومي وحتى الصناعات العسكرية والأمنية وأصحاب رؤوس الأموال، من الكاهانيين العنصريين المتطرفين في مستوطنة "تفوح" (قرب نابلس) وحتى المستوطنين بدوافع نوعية الحياة المنفصلة و النظيفة على جانبي الخط الأخضر.

وأصحاب الأطيان والعقارات و أمراء "إنقاذ الأرض".

يتعين على حركات الاحتجاج الاجتماعية أن تحدد بوضوح من هو الذي نواجهه؟ مثلاً ليف ليفايف وأمثاله. هذا الرأسمالي المؤيد لحركة "حباد" (دينية يمينية متطرفة) والذي بنى ثروته على استغلال كنوز ذهب ومجوهرات القارة الإفريقية[٣٨] وعلى حساب مشكلات فقر وجوع سكان القارة السوداء في أنغولا وغيرها. ليفايف له ضلع مباشر في إقامة الكثير من المستوطنات وتمويل جمعيات تنشط في الاستيلاء على أراض في المناطق الفلسطينية المحتلة، وهو من رواد خصخصة السجون في إسرائيل[٣٩]. هذا هو المستقبل الذي يعده لنا السياسيون وحلفاؤهم في سائر الأحزاب المؤسسية وكل ذلك يكتسب أهمية في هذا الوقت بالذات حيث أخذ إئتلاف الجدار وائتلاف الخصخصة يتقاربان من بعضهما أكثر فأكثر. لقد صرفت حركات الاحتجاج الاجتماعية وقتاً طويلاً جداً في التركيز على المشكلات والمصاعب وطرحت "المشكلة الاجتماعية" باعتبارها نابعة من سياسة فاشلة في تخصيص الموارد، ولم تتحدث عن نتائج وإفرازات بنيوية لهياكل ومصالح اجتماعية، هي ثمرة حسابات اقتصادية. لذلك بالذات من المهم الآن حيث تحول الجميع فجأة للتركيز على "الموضوع الإجتماعي"، وحيث يستعد إئتلاف أهل الشفقة من موفاز وحتى بن اليعازر ومن شارون حتى رامون، لإحاطة الجميع بعطفهم وكرمهم و "بحملات نهاية الموسم" توطئة للانتخابات، أن نشير بوضوح لكل من يبني ثروته على حساب الضائقة، وأن نشخّص ونكشف التحالف بين القائمين على إدارة الدولة وبين أصحاب رؤوس الأموال وذلك حتى نسقط الشرعية الإجتماعية عن أسياد البطالة و الخصخصة.

فضلاً عن ذلك فإنه يتعين أيضاً على معارضي الإحتلال وأنصار السلام الثابتين على مواقفهم أن يستخلصوا العبر والدروس. من السهل جداً تصور أن من يقف مقابلهم ليسوا سوى مستوطنين متعصبين، من حملة الرايات البرتقالية، وأنهم أنفسهم (أي معارضي الإحتلال وأنصار السلام) نموذج يحتذى للتنور و التقدم ... لكن الواقع يقول إنهم يواجهون إئتلافاً مركباً من الكولونياليين المتشددين والمرنين، المهووسين والمتزنين، هذا الإئتلاف يمتد من اليمين المسيحاني القومي وحتى الصناعات العسكرية والأمنية وأصحاب رؤوس الأموال، من الكاهانيين العنصريين المتطرفين في مستوطنة "تفوح" (قرب نابلس) وحتى المستوطنين بدوافع نوعية الحياة المنفصلة و النظيفة على جانبي الخط الأخضر. هنا يبدو أن النضال أكثر صعوبة ذلك لأن الأصول والمواقع الاجتماعية للكثيرين من المتمركزين على جانبي المتراس ليست مختلفة بدرجة كبيرة... لكن التحدي أكثر تعقيداً: فالعملية الكولونيالية تبنى أيضاً من المصائب والمعانيات تماماً مثلما أن الجدار يُبنى على المخاوف، الحقيقية والوهمية، والتي تتكفل الدعاية اليومية بتضخيمها وتنميتها.

وينجر إلى هذه العملية أيضاً مهاجرون جدد من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً والذين وجدوا أنفسهم في قلب الضفة الغربية، في مستوطنات "حدودية" على غرار المهاجرين (الشرقيين) الذين قدموا في الخمسينيات، وعائلات حريدية كثيرة الأولاد ممن لا تحظى بسكن ملائم ومدعوم من الحكومة إلاّ إذا انخرطت في مشروع الاستيطان والاستيلاء على الضفة الغربية. جميع هؤلاء يمكن أن يجدوا أنفسهم يدافعون عن المستوطنات والاحتلال كوسيلة للدفاع عن الذات، على المدى القصير، وعن الوجود الاجتماعي الهش الذي بنوه لأنفسهم بمساعدة وتوجيه وإرشاد سلطات الدولة وحركات الاستيطان ورأس المال الخاص. ولكنهم، من وجهة نظر معارضي الاحتلال، ليسوا عدواً، بل هم من ضحايا العملية الكولونيالية، التي انجروا لينخرطوا فيها كأدوات في يد السلب

المنظم، معرضين بذلك مستقبلهم للخطر.

إن التحدي السياسي الحقيقي أمام معارضي الاحتلال هو: كيف يمكن بناء جسور لكل ضحايا الاحتلال، فلسطينيين وإسرائيليين، يهوداً وعرباً، وذلك بغية فرملة عربة الكولونيالية المدمرة والشروع ببناء مستقبل آخر لنا جميعاً، مستقبل يسوده السلام والعدالة الاجتماعية.

هوامش

١ مردخاي غوتمان، "Off Off Shore في إسرائيل – الاتجاه الجديد لتطوير البرمجة بنوعية عالية وتكاليف منخفضة" موقع ماتريكس: http://www.matrix.co.il/Matrix/he-IL/Contents/Articles/OffShore.htm.

٢ جاليت يميني، "لا يزعجهن أن يكن هنديات الهاي تيك" هآرتس ٢٠٠٥/١/١٦:
http://www.haaretz.co.il/captain/pages/ShArtCaptain.jhtml?contrassID=11&subContrassID-0&itemNo=527771

3 إيلي شمعوني: YNET 23/9/2005، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3143773,00.html

٤ روتي سيناي، "هل يمكن لدور الحضانة في أماكن العمل حل مشكلة الأمهات العاملات؟" هآرتس ٢٠٠٥/٩/٢٥.

٥ الخريطة (مجموعة KB629).

٦ نير شيلو "السور في بلعين و توسع موديعين عيليت إلى الشرق" هجداه هسمليت- انديميديا ٢٠٠٥/٩/١١:
http://israel.indymedia.org/feature/display/

٧ توجه "بتسيلم" إلى وزير الداخلية أوفير بينس ٢٠٠٥/١١/٤.
http://ww.btselem.org/Download/20051104__Modiin__Ilit__Letter__Heb.pdf

٨ المحكمة العليا ٠٥/٨٤١٤، رئيس مجلس قروي بلعين ضد حكومة إسرائيل والقائد العسكري في الضفة الغربية:
http://www.hamoked.org.il/items/6542.pdf

٩ ميرون ريفوفورت، الجيش الإسرائيلي تلقى ضربات قوية، هآرتس ٢٠٠٥/٩/٩:
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=622968

١٠ مركز الدفاع عن الفرد "المحكمة العسكرية تخلي سبيل عبد الله أبو رحمة من سكان بلعين" ٢٠٠٥/٩/١٣:
http://www.hamoked.org.il/news__main__hrb.asp?id=174

١١ دافيد ريتنر، "سلاح جديد ضد المتظاهرين في بلعين: طلقات من الفاصولياء" هآرتس ٢٠٠٥/١١/٧: http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=637130&contrassID=2&subContrassID=1&sbSubContrassID=0

١٢ http://www.heftsiba.com/sites/index.asp?id-23

١٣ http://www.globes.co.il/Serve/globes/DocView.asp?did=759407&fid=761

١٤ موقع الشركة:
http://www.ahuzatbrachfeld.com/he/modiin-elite.php

١٥ مراقب الدولة التقرير السنوي ٥١ / أ لسنة ٢٠٠٠. صفحة ٢١٨-٢٠١:

١٦ انجليزي

١٧ انجليزي

١٨ انجليزي

١٩ شلوم يرشلمي، "أي رئيس حكومة تنازل عن أرض إسرائيل تعرض للإصابة" ٢٠٠٢/٤/٥:

٢٠ عوفر بطرسبورغ وشوش مولا "مستوطنون يبتاعون أراضي في غزة لإحباط الإنفصال"،

٢١ تقرير "في المكان" :

٢٢ عيدا اوشفيز، "كيف يمكن للإنسان الوصول إلى كرم زيتونه" هآرتس ٢٠٠٥/٩/١٦:

٢٣ عوفر بطرسبورغ وشوش مولا (مصدر سابق)/index.php

٢٤ غادي الغازي، "جدار الطبقة العليا" ٢٠٠٥/٦/١٥:

٢٥ مناقشات لجنة الكنيست:

٢٦ غليت يميني، "لا يزعجهن أن يكن هنديات الهاي تيك" هآرتس ٢٠٠٥/١/١٦ :

٢٧ مردخاي غوتمان، "Off Off Shore في إسرائيل – الاتجاه الجديد لتطوير البرمجة بنوعية عالية وتكاليف منخفضة" موقع ماتريكس:

٢٨ هذا ما صرح به مدير عام الشركة مردخاي غوتمان في مؤتمر دولي لشركات الهاي تيك:

٢٩ روتي سيناي، "الحريديات في موديعين عيليت – المنافسات الجديدات لمراكز الهاي تيك في الهند" هآرتس ٢٠٠٥/٩/١٩:

٣٠ ايلي شمعوني:

٣١ تمار روتم، "نحن مستوطنون؟ لا سمح الله" هآرتس ٢٠٠٣/٩/٢٣:

٣٢ انجليزي

٣٣ انجليزي

٣٤ انجليزي

٣٥ جاليت يميني، "ماتريكس الموزع الرئيس لـ Red Hat في إسرائيل" هآرتس ٢٠٠٤/٢/٣:

٣٦ انجليزي

٣٧ تمار ابراهام وافرات بن زئيف، "بتير، حوسان، وادي فوكين ونحالين: أربع قرى فلسطينية إلى الغرب من بيت لحم ستجد نفسها محاصرة بين جدارين" موقع تعايش:

٣٨ انظر المقال الرائع لبوعز غائون "الجوهرة السوداء" معاريف ٢٠٠٥/١٠/٢٤:

٣٩ أرييه دايان، "السيد ليفايف يعد بمعاملة أسراه بشكل حسن" هآرتس ٢٠٠٥/١١/٢٨:

المقال مترجم عن العبرية